الرؤية اللغوية التكاملية
في تقسيم الكلام العربي عند تمام حسان

الطالبة الباحثة: هاجر بوحشيشة
جامعة محمد الأول بوجدة
المغرب

ملخص:

يندرج التقسيم اللغوي للكلام العربي ضمن القضايا التي تكشف عن طبيعة التصور النظري الذي ينطلق منه الباحث في مقاربة اللغة وتحليل مكوناتها، ومن هذا المنظور يكتسب تقسيم الكلام العربي عند تمام حسان أهمية خاصة، لما ينطوي عليه من إعادة نظر في التصنيف التقليدي لأقسام الكلام، وتأسيسه على رؤية تتجاوز حدود التقسيم النحوي عند القدماء إلى استحضار جملة من المعطيات اللغوية المتضافرة. ويسعى هذا المقال إلى دراسة هذا التقسيم دراسة تحليلية نقدية، للكشف عن أسسه النظرية والمنهجية، وتتبع مرجعياته العلمية والفكرية التي أسهمت في تشكيله وتوجيهه.

وينطلق البحث من تحليل مكونات التقسيم السباعي وبيان المنطلقات التي اعتمدها تمام حسان في تحديد أقسام الكلام وتمييز بعضها من بعض، مع الوقوف على المعايير والاعتبارات التي تحكم بناء هذا التصنيف، ومدى صلته بتصوره العام للغة وبمنهجه في دراسة النظام اللغوي العربي. كما يتتبع البحث المرجعيات التي أسندت هذا التصور، سواء ما اتصل منها بالتراث اللغوي العربي، أم بما أفاد منه من اللسانيات الحديثة ومناهجها في النظر إلى الظاهرة اللغوية.

ولا يقف البحث عند عرض التقسيم أو وصف عناصره، بل يتجه إلى مناقشته وتقويمه في ضوء أسسه ونتائجه، والكشف عن مدى قدرته على تقديم تصور أكثر اتساقًا لطبيعة وحدات الكلام العربي ووظائفها. وينتهي البحث إلى إبراز البعد التكاملي في تصور تمام حسان، إذ لا تبدو أقسام الكلام في هذا التصنيف معزولة ضمن حدود معيار واحد، وإنما تتداخل في تحديدها اعتبارات نحوية وصرفية ودلالية ووظيفية، بما يكشف عن رؤية لغوية تتعامل مع اللغة بوصفها نظامًا متكاملًا تتفاعل مستوياته ومكوناته. ومن ثم يسعى المقال إلى بيان أن قيمة التقسيم لا تكمن في عدد أقسامه فحسب، وإنما في المنظور العلمي الذي يقف وراءه، وفي سعيه إلى بناء تصنيف يستجيب لتعدد أبعاد الظاهرة اللغوية وتكاملها.

الكلمات المفتاحية: الرؤية اللغوية المتكاملة . تقسيم الكلام العربي . تمام حسان.

مقدمة:

اشتهر تمام حسان [1]بنشاطه الواضح في ميدان النحو العربي، خاصة موضوع منهج النحو – في كتابه مناهج البحث في اللغة–وأوّل ما تطرّق إليه ظاهرة تقسيم الكلم وتقييم آراء نحاتنا القدماء.

لقد شرح تمام حسان الخطوط العريضة لأجزاء الكلام، ورفض التقسيم العربي الذي وضعه النحاة (اسم وفعل وحرف) بحجة أنهم لم يذكروا الأسس التي بنوا عليها التقسيم الثلاثي كما جاء في قوله:" ولقد قسّم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف."[2]

كما رأى أنّ القدماء لم يزاوجوا في تقسيمهم بين عنصري: المعنى والمبنى، ذلك أنّ "التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط، ليس هو الطريقة المثلى، التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني، ومعها طائفة أخرى من المعاني."[3]

المحور الأول: أقسام الكلام عند تمام حسان.

تعدُّ محاولة تمام حسان أكثر جرأة، حيث مهّد للمدخل الصرفي انطلاقا من مباني التقسيم ومباني التصريف، عكس النحاة القدماء الذين نظروا لأقسام الكلام من تركيب النظام النحوي، إذ تأثر في بادئ الأمر بإبراهيم أنيس وقسّم الكلام إلى أربعة أقسام وهي: (الاسم، والضمير، والفعل، والأداة)، إلا أنه سرعان ما عدل عنه إلى تقسيم آخر، صاغ فيه أجزاء الكلام بشكل دقيق يسهل فهمه وتعليمه، وهو التقسيم السباعي وهو: (الاسم والصفة، والفعل والضمير، والخوالف والظرف، والأداة). سنفصل هذه الأقسام على الشكل التالي:

أولا–الاسم:

هو القسم الأوّل من أقسام الكلام عند تمام حسّان، ويُدرج تحته خمسة أصناف هي:

أ. الاسم المعين: يُقصد به أسماء الذوات مثل: (الأعلام، والأجسام، والأعراض المختلفة، ومنه ما يطلق عليه النحاة اسم الجثة).

ب . اسم الحدث: يصدق عليه (المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، والمصدر الميمي)، وهي جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها، إمَّا على الحدث أو عدده أو نوعه، فهذه الأسماء قد تدخل تحت عنوان اسم المعنى.

جـ . اسم الجنس: يدخل ضمنه (اسم الجنس الجمعي مثل :(عرب، ترك، نبق)، واسم الجمع

مثل: (إبل، ونساء).

[1]هو تمام حسان عمر بن محمد بن داود، وُلد بقرية الكرنك بمصر سنة 1918م/1336هـ عالم نحوي عربي، انطلق من دار القران بعدما حفظ القران سنة 1929م، التحق بمعهد الأزهري ليحصل على الثانوية سنة 1935م، ثم حصل على دبلوم دار العلوم سنة 1943م.بعدها نال إجازة التدريس سنة 1945م، ليشتغل مدرسا للغة العربية، ثم أستاذا مساعدا بالكلية، وبعدما تدرج في المناصب عُيّن عميدا لكلية دار العلوم، وأنشأ بها قسما خاصا للمجال اللغوي والتربوي. (تقسيم الكلام عند تمَّام حسان، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم اللغة والأدب العربي، الجمهورية الجزائرية، رمز المذكرة: 43/017)، (1440هـ/2018م)، ص6

[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (م1990)، ص196

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (1994م)، ص87

د الميميات: وهي مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة، وهي اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، واستثنى منها المصدر الميمي.

هـ. الأسماء المبهمة: هي مجموعة من الأسماء التي لا تدل على معين، وتدل عادة على: (الأوقات، والجهات، والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد) ويمكن التمثيل لها على النحو التالي:

. الأوقات: مثل (حين، ووقت، وساعة، ويوم، وشهر، وسنة، وعام، وزمان، وأوان)، ويزول إبهامها بالإضافة أيضا، أو بالوصف كقولك: وقت طيب، وساعة مباركة، ويوم أغرّ، وشهر مبارك ...إلخ[4]

. الجهات: نحو (فوق، وتحت، وأمام، ووراء، ويمين، وشمال، وخلف)، ويزول إبهامها بالإضافة.

. الموازين: مثل (أوقية، ورطل، وقنطار)، ويزول ابهامها بالتمييز أيضا أو بالوصف كرطل مصري أو انجليزي.

. المكاييل: مثل (قدح، ومُدّ، وصاع)، ويزول ابهامها بواسطة التمييز أو بالوصف كذلك.

. المقاييس: نحو (شبر وباع، وذراع، وفدان، وميل)، ويزول إبهامها بالتمييز كما سبق.

. الأعداد: نحو (واحد، واثنين، وثلاثة)، ويزول هذا النوع من المبهمات بالتمييز أو الوصف.

قد تحتاج المبهمات في تعينها إلى ضميمة من الوصف أو الإضافة أو التميز، فمعناها معجمي لا وظيفي، نحو:(فوق، تحت، قبل، بعد، أمام، وراء، حين، وقت).

نستطيع تلخيص صورة الاسم وأنواعه عند تمام حسان في الجدول الآتي:

الاسم				
الاسم المعين	**اسم الحدث**	**اسم الجنس**	**الميميات**	**الاسم المبهم**
. الأعلام **. الأجسام** **الأعراض المختلفة**	. اسم الهيئة . اسم المرّة المصدر . اسم المصدر	. اسم الجمع اسم الجنس الجمعي	. اسم الزمان . اسم المكان . اسم الآلة	. الأعداد . المكاييل . المقاييس الموازين الجهات والأوقات

ثانيا– الصفة:

[4] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90. 91

الصفة هي القسم الثاني من أجزاء الكلام عند تمام حسان، وتشمل: (اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل)، ولم يدخل المنسوب في ضمنها، ويعلل إفرادها بقسم خاص بمشابهتها للفعل من وجه وللاسم من وجه آخر."[5]

ذكر تمام حسّان أنّ هذه الصفات تختلف فيما بينها حسب المعنى؛ فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا، وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث، وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة، والصفة المشبهة بها تدل على وصف به على جهة الدوام والثبوت، غير أنّ اسم التفضيل ما دل على موصوف بالحدث.

ثالثا– الفعل:

عرّف تمام حسّان الفعل قائلا: "ما دلّ على حدث وزمن ودلالته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة."[6]

نفهم من تعريف تمام حسان للفعل من حيث الدلالة أنّه يشمل أمرين:

أ. دلالته على الحدث: وذلك لاشتراكه مع المصدر في المادّة اللغوية نفسها.

ب . دلالته على الزمن: دلالة صرفية (دلالة الصفة)، وقد ميّز بين هذه الدلالات الصرفية للزمن، والدلالة النحوية التي يكتسبها الفعل من استخدامه في السياق، وهو على ثلاثة أنواع:

. الماضي ودلالته على المضي.

. المضارع ويدل على الحال والاستقبال.

. الأمر ويدل على الحال والاستقبال.

كما أشار تمام حسان إلى أن الأفعال . في نظره . تتميز بخصائص تجعلها تختلف عن باقي الأقسام، عندما قال: "وللأفعال في جملتها سمات من المبنى والمعنى يمكن تمييزها عن غيرها."[7]

كما أنها تختلف فيما بينها من حيث المبنى الصرفي؛ فلكل قسم صيغته الخاصة مجرّدة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي، ومع هذا فلكل منها سمات خاصة تجعل كل قسم يتميّز عن القسم الآخر، وأما الأمر فيضام النونين (نون التوكيد ونون الإناث) دون غيرهما من القرائن.

هذا من حيث المبنى أمّا من حيث المعنى فإنها تختلف في دلالتها، وهذا بصيغتها على الزمن، مثلا زمن الفعل في صيغة (فعل) ونحوها للماضي، وصيغة (يفعل) و(أفعل) ونحوهما للحال أو الاستقبال.

رابعا – الضمير:

[5] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 98 . 99

[6] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 104

[7] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 106

الضمير عند تمام حسان قسم قائم بذاته فهو لا يدل "على مسمّى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي أطلقنا عليها معاني التصريف والتي قلنا إنَّها يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها."[8]

إذا نفهم من كلامه أن الضمائر تختلف عن الأسماء والصفات؛ لأنها لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية، كما أنها من المبنيات ولا تقع موقع المضاف. فهو جعلها في قسم خاص بها لأنها تختلف عن باقي الأقسام وتفتقر إلى بعض القرائن. ثم قسّم الضمائر إلى:

- ضمائر الحضور: حضور تكلم (أنا، نحن)، وفروعها.
- ضمائر الإشارة: (هذا وفروعها).
- ضمائر الغيبة: كالضمائر الشخصية (هو، هي وفروعها)
- الضمائر الموصولة: نحو (الذي، التي) وفروعها.

خامسا – الخوالف:

هي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي وهي عنده أربعة أقسام:

أ. خالفة الاخالة: وهي ما يسميه النحاة (اسم الفعل)، ويقسمونها دون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماضٍ كـ(هيهات)، أو اسم فعل مضارع كـ(وي)، أو اسم فعل أمر كـ (صه).

ب . خالفة الصوت: وهي ما يسميها النحاة (اسم الصوت)، نحو: هلا لزجر الخيل، وكخ للطفل، وبسبس للقطة، وطاق للضرب. وكذلك أصوات دعوة الحيوان وحكاية الأصوات مثل (هاها لحكاية الضحك...) وقد ذكر أنها لا تقبل علامات الأسماء (إلا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال والجمل).

ج . خالفة التعجب: ويسميها النحاة (صيغة التعجب)، و"ذكر أنه ليس هناك من دليل على فعليتها، ورأى أن هناك ما يدعو إلى الظن أنّ خالفة التعجب ليست إلاّ أفعل التفضيل"([9]) مثل: ما أفعل زيداً، وأفعل بزيد.

د خالفة المدح والذم: ويسميها النحاة (فعل المدح والذم)، هما: (نعم، وبئس)، وقد نقل تمام حسان اختلاف النحاة في المعنى التقسيمي لهاتين الخالفتين، فذكر أن "بعضهم رآها أفعالا، ورآها آخرون أسماء وذهب كل من الفريقين يلتمس القرائن المؤيدة لرأيه، فالقائلون بالفعلية يرون أنّها ترفع الاسم الظاهر، وضميره، وتقبل تاء التأنيث الساكنة كالأفعال. وأمّا القائلون بالاسمية فإنهم يرون أن حرفي الجر والنداء يدخلان عليها، فالتضام الذي بينها وبينهما قرينة على اسميتها."[10]

من هنا يظهر أنّ الخوالف تعبّر عن انفعال ما، كما تشارك الأسماء والصفات والأدوات في حالات أخرى. لكنها تختلف عنها لأنها لا تتصرف ولا ترتبط بالزمن.

سادسا – الظرف:

---

[8] المرجع نفسه، ص108

[9] فاضل مصطفى ساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1397هـ/1977م)، ص 151

[10] المرجع نفسه، ص 152

قصره تمام حسان على الكلمات المبنية غير المتصرفة، فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات، وينقسم إلى:

أ. ظرف الزمان: نحو، (إذ، إذا، ولما، وأيّان، ومتى).

ب ـ ظرف المكان: نحو، (أين، وأنى، وحيث).

جعل تمام حسان الظرف من المبنيات وذلك لتشابهه مع الأدوات والضمائر. وقد أشار إلى أن "النحاة رأوا بعض الكلمات تُستعمل استعمال الظروف على طريقة ما أسلفنا القول فيه من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد فعدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا."[11] ومن بين هذه الكلمات:

- المصادر: نحو: (آتيك طلوع الشمس)، والمعروف أن المصادر أسماء.
- صيغتا اسمي الزمان والمكان: نحو (آتيك مطلع الشمس)، فهذه صيغة من الميميات، وهي أسماء لا ظروف.
- بعض حروف الجر: نحو (من، منذ التي معناها ابتداء الغاية)، ويستعملان استعمال الظروف.
- بعض ضمائر الإشارة: الدالة على المكان مثل: (هنا، ثم)، والدالة على الزمان نحو (الآن، أمس)، وهي ليست ظروفاً في الأصل.
- بعض الأسماء المبهمة، منها:

أ ـ ما يدل على المقادير نحو (كم).

ب ـ المبهمات الدالة على العدد، وتفيد إمّا الزمان أو المكان مثل: (خمسة أيام).

ج ـ المبهمات الدالة على الجهات، وهو (فوق، تحت، وأمام...الخ).

د ـ المبهمات الدالة على الأوقات، وهي: (حين، وقت، شهر، يوم...الخ).

هـ ـ بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة، والمفيدة للعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان أو معنى المكان بحسب ما تضاف إليه، مثل: (قبل، بعد، دون، لدن، بين، وسط، عند).

وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة، مثل: (سحر، وبكرة، وعشية، وغدوة، ومساء)، وغيرها حين يراد بها وقت بعينه فإنها تنوب عن الظرف، وتمنع من الصرف، وبذلك تكون قريبة من طابع مبنى الظرف.

[11] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص119-120

سابعا – الأداة:

تعدّ الأداة القسم السابع من أقسام الكلام حسب تمام حسان، وهي جزء من بنية الجملة تستخدم لإظهار العلاقة بين مكوناتها المختلفة. بمعنى آخر، تستعمل الأداة لربط الأجزاء المختلفة داخل الجملة لتوضيح العلاقة بينها.

إنّ التعليق بالأداة ـ في نظر تمام حسان ـ هو "أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد، وزيد قام، وقم)، وكذلك بعض جمل الإفصاح فإنّنا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة."[12]

وتنقسم الأداة إلى قسمين، وهي:

. الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر، والنسخ، والعطف.

. الأداة المحولة: وهي أدوات أشبهت الحروف شبهاً معنوياً، وتؤدي معنى وظيفياً يمكن الوصول إليه، وتتوزع إلى:

أ. الظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام أو الشرط، نحو: (أين، وأنى).

ب ـ الاسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل، مثل: كم وكيف في الاستفهام، والتكثير، والشرط.

جـ ـ الفعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها، مثل: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

د ـ الضميرية: تنقل (من، وما، وأي) إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب.

يمكن إجمال أقسام الكلام عند تمام حسان وما يندرج تحتها من فئات حسب الرسم الآتي:

أقسام الكلام عند تمام حسّان						
الاسم	**الصفة**	**الفعل**	**الضمير**	**الخالفة**	**الظرف**	**الأداة**
. اسم المعين . اسم الحدث . اسم الجنس . الاسم المبهم . الميميات	. صفة الفاعل . صفة المفعول . صفة المبالغة . صفة التفضيل	. الماضي . المضارع . الأمر	الضمائر الأشخاص ضمائر الإشارة الموصول	خالفة الصوت . خالفة الإخالة . خالفة التعجب . خالفة المدح والذم	. ظروف الزمان: (إذا . أيان . لما . متى) . ظروف المكان: (أين . أنى حيث)	. الأدوات الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والعطف والنسخ . الأدوات المحوّلة: وهي التي قد تكون ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية

[12] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 123

	. الصفة المشبّهة					

يتضح من تقسيم تمام حسان السباعي للكلام أنّه أجرى تعديلات على التقسيم التقليدي، موضّحًا أن كل قسم يمتلك سمات خاصة تميزه بوضع عناصر الكلمات في أقسام خاصة. ويمكن استخلاص النقاط التالية من هذا التقسيم:

. أظهر الفعل تفوقاً بخصائص كثيرة مقارنة بباقي أقسام الكلام، واتفق رأيه مع النحاة القدماء بشأن الفعل.

– فصَّل تمام حسان الصفة عن الاسم، محدّدًا لها مميزات خاصة، رغم أن هناك صفات تشترك مع الأفعال، إلاّ أن المميزات التي ذكرها تؤكد عكس ذلك، وبالتالي يجب إدراج الصفة ضمن الأسماء لأنّها من المشتقات.

–خصَّص الظروف في قسم خاص، وقسّمها إلى ظروف زمان مثل: (إذ، إذا، لما، أيان، متى...)، وظروف مكان مثل: (أين، أنى، حيث)، مخالفًا بذلك ما توصل إليه النحاة القدماء.

– استبعد الضمير من باب الأسماء، وقسمه إلى: (ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول)، وهنا أيضا عارض النحاة القدماء.

– أدرج اسم الفعل في قسم الخالفة، كفرع من فروعها، وهو ما اتفق عليه النحاة القدماء في تقسيماتهم.

اللافت في منهج تمام حسان، أنّه لم يكتف بنقد تقسيمات القدماء، بل قدّم حلولاً علمية كبدائل للتقسيم الثلاثي عند النحاة. يتطلب منهجه أن يكون القراء على دراية تامة بمعاني النحو، واستيعاب كامل لقضاياه، وأن يكونوا مؤهلين نفسيًا وعلميًا لتقبل هذا العمل الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم السباعي لم يكن من ابتكار الدكتور تمام حسان وحده، بل تبناه الدكتور فاضل مصطفى ساقي أيضاً، لأنّ تمام حسان هو أستاذ مصطفى الساقي، كما أشرف على رسالته لنيل درجة الدكتوراه، فاتفق كلامهما على هذا التقسيم، لذلك جاءت أفكارهما متقاربة جداً.

كما أكّد فاضل هذا الكلام بقوله:" ولقد كان من نتائج البحث في هذه الرسالة أن توصلت إلى أنّ أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة وهي: الاسم والصفة والفعل والخالفة والضمير والظرف والأداة، كما قرّرها الأستاذ المشرف في كتابه... بصرف النظر عن صحة هذا التقسيم؛ لأنه موافق للتقسيم الذي استنبطناه من أقوال النحاة وآرائهم؛ ولأننا في الحقيقة نرتضيه، فإنّ الأستاذ تمام جانبنا به دون أن يهيئ الأذهان له كما جوبه هو وغيره من قبل النحاة بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف."[13]

على الرغم من أنّ هناك اتفاقاً بين تمام حسان ومصطفى فاضل الساقي في تبني التقسيم السباعي، والتدليل على صحته، والدفاع عنه، إلاّ أنهما يختلفان في بعض المسائل الصغيرة، بما في ذلك طُرق معالجتهما لأجزاء الكلام. وقد صرّح فاضل مصطفى الساقي قائلاً: "هذه الطريقة تختلف في الواقع عن الطريقة التي عالجنا بها موضوع التقسيم وإن اتفقت الطريقتان من حيث الهدف، وهو ارتضاء التقسيم السباعي والتدليل على صحّته والدفاع عنه."[14]

[13] فاضل مصطفى ساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 139

[14] المرجع نفسه، ص165

المحور الثاني: أسس تقسيم الكلام عند تمام حسان ومرجعياته.

اعتمد تمام حسان في تقسيمه السباعي للكلام على أساسين ضروريين للتفريق بين كل قسم من هذه الأقسام السبعة، وهما:

. المعنى: يتضمّن: (التسمية، أو الحدث، أو الزمن، أو التعليق، أو المعنى الجملي). وهناك من رأى أنه يمكن "الاستعاضة عن الأسس المعنوية الثلاثة الأولى: (المسمى، والحدث، والزمن) بأساس واحد، أطلق عليه (المعنى الصرفي)، وهذا التعبير يعتبر جامعا للأسس الثلاثة، فالدلالة على المسمى هي المعنى الصرفي للاسم، والدلالة على الحدث فقط هي المعنى الصرفي للمصدر، وهو بلا شك من الأسماء، والدلالة على الحدث المقترن بزمن هي المعنى الصرفي للفعل، والدلالة على موصوف بالحدث هي المعنى الصرفي للصفات، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب هي المعنى الصرفي للضمائر، والإفصاح هو المعنى الصرفي للخوالف وهلم جرا."[15]

. المبنى: يشمل الجوانب الشكلية مثل: "الصورة الإعرابية، أو الرتبة، أو الصيغة، أو الجدول، أو الإلصاق، أو التضام، أو الرسم الإملائي."[16]

علّق فاضل مصطفى الساقي على هذه الأسس قائلا:" وفي رأيي أن هذه الأمور صالحة إلى حدّ كبير للتفريق بين الأقسام، ذلك أنّها شملت جميع الظواهر الشكلية المتصورة التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد."[17]

أما المنهج الذي اعتمده تمام حسان فهو المنهج الوصفي كما قد صرّح هو نفسه بانتهاجه هذا المنهج في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، من خلال قوله:" ويزداد استحقاق علم اللغة الوصفي لمكانته باعتباره مجموعة مستقلة من المواد المترابطة كالأصوات والتشكيل والجراماطيقا والمعجم والدلالات."[18]

ويهدف المنهج الوصفي – حسب رأي إبراهيم السمرائي – بشكل أساسي إلى "تغيير النحو القديم بما يوافق البحث العلمي الموضوعي. غير أنّ هذا النحو القديم كان مستقرّ الأركان ولا يزال منذ قرون بعيدة، حتى إنّ علماء اللغة المحدثين يضطرّون في الأغلب الأعم إلى بدء أبحاثهم بإزالة (الأوهام) الراسخة قبل أن يتناولوا أسس المنهج الجديد."[19]

---

[15] فاضل مصطفى ساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص167

[16] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص90

[17] فاضل مصطفى ساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص167

[18] تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص28. 29

[19] إبراهيم السمرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، (1415هـ/ 1995م)، ص 22

يمكن تصنيف هذه الأسس على النمط التالي:

المباني	المعاني
الصورة الإعرابية	التسمية
الرتبة	الحدث
الصيغة	الزمن
الجدول	التعليق
الالصاق	المعنى الجملي
التضام	
الرسم الاملائي	

المحور الثالث: نحو إبراز الرؤية اللغوية المتكاملة عند تمام حسان.

لا تنحصر أهمية تصور تمام حسان لأقسام الكلام العربي في كونه اقترح تقسيمًا مغايرًا للتقسيم النحوي الموروث، ولا في عدد الأقسام التي انتهى إليها، وإنما تتجلى قيمته الأساسية في طبيعة المنظور الذي صدر عنه هذا التقسيم. فالتقسيم السباعي، عند النظر إليه في سياق المشروع اللغوي العام لتمام حسان، يبدو جزءًا من تصور أوسع للغة يقوم على النظر إليها بوصفها نظامًا متكامل العناصر، تتفاعل فيه البنية مع الوظيفة، ويتداخل فيه النحو والصرف والدلالة، ولا يمكن فهم أحد مكوناته فهمًا تامًا بمعزل عن المكونات الأخرى. ومن ثم فإن استجلاء القيمة العلمية لهذا التقسيم يقتضي تجاوز النظر إليه باعتباره مجرد تصنيف بديل لأقسام الكلام، إلى قراءته باعتباره مظهرًا من مظاهر الرؤية اللغوية المتكاملة التي سعى تمام حسان إلى ترسيخها في الدرس اللغوي العربي.

ويظهر هذا المنظور التكاملي أولًا في طبيعة المعايير التي تحكم تصنيف وحدات الكلام. فالمعالجة التي تقف عند معيار شكلي واحد قد تفضي إلى تصنيفات محدودة القدرة على استيعاب التنوع الذي تتصف به الوحدات اللغوية، ذلك أن الوحدة اللغوية لا تتحدد دائمًا بخصائصها الصرفية أو النحوية وحدها، وإنما تتضافر في تحديد هويتها مجموعة من الخصائص المتصلة بمبناها ومعناها ووظيفتها داخل السياق. ومن هنا يتضح أن تصور تمام حسان لا ينطلق من الفصل الصارم بين المستويات اللغوية، وإنما يستند إلى النظر في العلاقات التي تصل بينها، بحيث تصبح الظاهرة اللغوية نتيجة لتفاعل جملة من المحددات، لا مجرد انعكاس لخاصية واحدة؛ ذلك أنّ "التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط، ليس هو الطريقة المثلى، التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني، ومعها طائفة أخرى من المعاني."[20]

ويكشف تحليل التقسيم السباعي عن حضور واضح للمستوى النحوي في تحديد الوحدات وتصنيفها، غير أن هذا الحضور لا يعمل بصورة منفردة عن المستوى الصرفي أو الدلالي. فالموقع الذي تشغله الوحدة في التركيب، وما تؤديه من وظيفة نحوية، يرتبط بطبيعة صيغتها وبخصائصها الصرفية، كما يتصل بالمعنى الذي تنهض به في السياق. ومن ثم فإن الفصل بين هذه المستويات لأغراض الدراسة والتحليل لا يعني استقلالها التام في واقع الاستعمال اللغوي؛ إذ إن الحدود بينها تظل متداخلة من حيث إسهامها المشترك في تحديد طبيعة الوحدة ووظيفتها.

[20] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص87

ومن هذه الزاوية يمكن فهم تعدد الأقسام التي انتهى إليها تمام حسان على أنه نتيجة طبيعية لرغبته في تجاوز التصنيف الذي يرد الكلام إلى ثلاثة أقسام كبرى هي الاسم والفعل والحرف، وهو تصنيف ظل مهيمنًا في التراث النحوي العربي، وإن كان قد أثمر بدوره جهودًا متعددة في تحديد الحدود والخصائص. فالتقسيم الجديد لا يقوم على مجرد تفتيت الأقسام التقليدية أو الزيادة العددية عليها، وإنما يعكس محاولة لإعادة النظر في الوحدات اللغوية من حيث خصائصها ووظائفها وعلاقاتها داخل النظام اللغوي. وبذلك يصبح التقسيم السباعي نتيجة من نتائج التصور النظري، وليست الغاية التي ينتهي إليها البحث في حد ذاتها.

ويبرز المستوى الصرفي في هذا التصور من خلال أهمية البنية والصيغة في التعرف إلى خصائص الوحدات اللغوية وتمييز بعضها من بعض. فالصيغة ليست عنصرًا شكليًا محضًا منفصلًا عن الوظيفة والمعنى، وإنما تؤدي دورًا في تحديد الإمكانات التي تتيحها الوحدة داخل التركيب.

كما أن اختلاف البنى الصرفية قد يرتبط باختلافات في الوظائف والدلالات، وهو ما يجعل النظر إلى البنية الصرفية جزءًا من عملية أوسع تستهدف الكشف عن طبيعة الوحدة اللغوية داخل النظام. وعلى هذا الأساس لا يكون الصرف مستوى منفصلًا عن النحو، وإنما يصبح أحد المكونات التي تتفاعل معه في تحديد هوية الوحدة واستعمالها.

ولا يقل المستوى الدلالي أهمية عن المستويين النحوي والصرفي؛ إذ إن تصنيف الوحدات اللغوية لا يستقيم إذا عُزلت وظائفها عن المعاني التي تؤديها. فاللغة ليست مجموعة من الأبنية والقوالب، وإنما هي نظام للتعبير عن المعاني وتنظيمها في سياقات الاستعمال. ومن ثم فإن إدخال الاعتبار الدلالي في عملية التصنيف يوسّع مجال النظر من السؤال عن (شكل الوحدة) إلى السؤال عن (ما تؤديه) و(ما تدل عليه و(كيف تتحدد قيمتها داخل السياق). وهذا الانتقال من المبنى إلى المعنى، ثم إلى العلاقة بينهما، يعد من أبرز مظاهر تجاوز التصور الأحادي للظاهرة اللغوية.

ويتصل بذلك حضور الوظيفة اللغوية في عملية التصنيف. فالوحدة لا تُفهم من خلال خصائصها الذاتية فقط، بل كذلك من خلال الوظيفة التي تؤديها في التركيب. ويكشف هذا الأمر عن انتقال مهم من تصور يركز على ماهية القسم اللغوي في ذاته إلى تصور ينظر في سلوكه داخل النظام. فالوظيفة النحوية والدلالية ليستا أمرين طارئين على الوحدة، وإنما هما من العناصر التي تسهم في تحديد قيمتها اللغوية. ولذلك فإن التصنيف عند تمام حسان يكتسب بعدًا وظيفيًا يتجاوز مجرد تعداد الوحدات، ليبحث في العلاقات التي تربطها بمواقعها واستعمالاتها ووظائفها.

ومن هنا يمكن القول إن حضور الوظيفة إلى جانب البنية يمثل أحد المداخل الأساسية لفهم الرؤية التكاملية في تصور تمام حسان. فإذا كانت البنية تكشف عن خصائص الوحدة من حيث صورتها وصياغتها، فإن الوظيفة تكشف عن سلوكها داخل التركيب، بينما يحدد المعنى جانبًا من قيمتها في السياق. ولا يمكن لهذه الجوانب أن تعمل منفصلة؛ لأن الوحدة اللغوية قد تكتسب قيمتها من تفاعل هذه الأبعاد مجتمعة. وبذلك لا يعود التصنيف قائمًا على معيار أحادي، بل يصبح أقرب إلى بناء شبكة من العلاقات التي تتكامل في تحديد طبيعة الوحدات ووظائفها.

ويتضح هذا التكامل كذلك في العلاقة بين مكونات النظام اللغوي. فالوحدات التي يميزها التصنيف السباعي لا ينبغي أن تُقرأ بوصفها جزرًا مستقلة، وإنما بوصفها مكونات تدخل في علاقات متبادلة داخل النظام. فوظيفة الوحدة تتحدد، في جانب منها، من خلال علاقتها بالوحدات الأخرى، وموقعها في التركيب، والقيود التي يفرضها النظام على اجتماعها وائتلافها. وهذا يعني أن فهم كل قسم من الأقسام لا يستغني عن فهم موقعه ضمن البنية الكلية للغة. ومن ثم فإن التصنيف لا يؤدي وظيفة وصفية فحسب، بل يتيح النظر في العلاقات النظامية التي تنتظم وحدات الكلام وتمنحها قيمتها داخل الاستعمال.[21]

[21] تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الإسلامية العامة، بغداد، (1988)، ص 35 – 46 (بتصرف).

ويؤدي هذا المنظور إلى تجاوز النظرة التجزيئية التي قد تفصل بين مستويات التحليل أو تتعامل مع الظواهر اللغوية باعتبارها تنتمي بصورة حصرية إلى مستوى واحد. فالدراسة اللغوية المتكاملة لا تنكر خصوصية كل مستوى من مستويات التحليل، وإنما تميز بين هذه المستويات لأغراض منهجية مع إبقاء الصلات بينها قائمة. ومن هذه الناحية تكتسب الرؤية التكاملية أهميتها؛ لأنها لا تلغي التحليل الجزئي، وإنما تسعى إلى إدراجه في إطار كلي يتيح فهم الظاهرة اللغوية في ترابط عناصرها. ولعل تمام حسان اتبع منهج الجرجاني في تبنيه نظرية النظم، حيث يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا السياق: "اعلم أن ليس (النَّظْمُ) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تُخِلَّ بشيء منها"[22].

وعليه، فإن ما يلفت في تصور تمام حسان ليس فقط تجاوزه للتقسيم الثلاثي الموروث، وإنما الأساس الذي أقام عليه هذا التجاوز. فلو كان المقصود مجرد إضافة أقسام جديدة إلى الأقسام التقليدية، لظل التغيير في مستوى التصنيف الشكلي، ولما كان له أثر كبير في النظرية اللغوية. أما حين يرتبط التصنيف برؤية تتفاعل فيها المعايير النحوية والصرفية والدلالية والوظيفية، فإن الأمر يتجاوز حدود إعادة ترتيب الأقسام إلى إعادة بناء جزء من التصور الذي تُدرس اللغة في ضوئه. ومن هنا يمكن فهم التقسيم السباعي باعتباره نتيجة لتغير في زاوية النظر إلى اللغة، لا مجرد تغيير في عدد أقسام الكلام.

وتظهر قيمة هذا التحول بوجه خاص في كونه يعيد توجيه السؤال من كم قسمًا للكلام؟ إلى ما المعايير التي تجعل الوحدة تنتمي إلى قسم معين؟ وما طبيعة العلاقات التي تجعل هذه الأقسام مكونات لنظام واحد؟

وهذا التحول في السؤال يحمل دلالة منهجية مهمة؛ لأنه يجعل التصنيف وسيلة للكشف عن النظام اللغوي، لا غاية مستقلة عنه. ومن ثم فإن العدد سبعة لا يمثل في ذاته معيارًا للقيمة العلمية للتقسيم، وإنما تستمد السباعية أهميتها من قدرتها، في تصور صاحبها، على تمثيل خصائص يراها ضرورية لفهم الكلام العربي، وعلى إظهار العلاقات التي تنتظم هذه الخصائص في نظام لغوي متكامل.

وإذا كان من الممكن مناقشة بعض جوانب هذا التصنيف أو مساءلة بعض حدوده، فإن ذلك لا ينفي القيمة المنهجية الكامنة في الرؤية التي انطلق منها. بل إن القراءة النقدية للتقسيم ينبغي أن تميز بين أمرين: نتائج التصنيف من جهة، والأسس النظرية التي أنتجته من جهة أخرى. فقد تكون بعض الحدود بين الأقسام قابلة للنقاش، أو قد تثير بعض المعايير إشكالات في التطبيق على الظواهر المختلفة، غير أن ذلك لا يحجب أهمية الانتقال من التصنيف الجامد إلى التصنيف الذي يستند إلى تعدد المعايير وتفاعل المستويات. بل إن من مقتضيات القراءة العلمية للتقسيم أن تُدرس هذه المعايير في ضوء مدى اتساقها وقدرتها على تفسير الظواهر، بدل الاكتفاء بالحكم على التقسيم من خلال مخالفته للتقسيم التراثي.

وبذلك تتحدد ملامح الرؤية اللغوية المتكاملة عند تمام حسان في جملة من المبادئ المترابطة: أولها عدم الاكتفاء بالمبنى في تحديد طبيعة الوحدة اللغوية، وثانيها استحضار المعنى والوظيفة في عملية التحليل، وثالثها الربط بين المستويات النحوية والصرفية والدلالية، ورابعها النظر إلى الوحدات باعتبارها مكونات متفاعلة داخل نظام لغوي واحد، لا وحدات مستقلة استقلالًا مطلقًا. وهذه المبادئ مجتمعة تجعل من تقسيم الكلام مجالًا للكشف عن تصور أوسع لطبيعة اللغة، وعن منهج يتعامل مع الظاهرة اللغوية في تعدد أبعادها وتفاعل مستوياتها. يقول عبد الرحمان حسن العارف في هذا السياق: "درج أصنافا من الكلمات ضمن خانات الاسم، أي أنّ "الأسماء تتميّز بسماتٍ تشترك فيها مع الصفات أحياناً، ومع الضمائر أحياناً أخرى، ومع الظروف أحياناً، أي أنها تقبل الإسناد وتقبل الجرّ والإضافة، وهذه كلها من سمات الأسماء فالأولى بها جميعاً وضعها في باب الاسم."[23]

---

[22] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: السيد محمد رشيد، دار المنار، ط2، مصر،1366هـ، ص64

[23] عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسّان رائدا لغويا، بحوث ودراسات مهداة من تلاميذه وأصدقائه، عالم الكتب، ط1، القاهرة، (1423هـ/2002م)، ص225 . 226

ومن ثم فإن الرؤية التكاملية في تصور تمام حسان لا تعني مجرد الجمع بين عدد من المستويات اللغوية في وصف واحد، وإنما تعني إدراك العلاقات التي تجعل هذه المستويات متساندة في إنتاج الظاهرة اللغوية وفهمها. فالنحو لا يعمل بمعزل عن الصرف، والصرف لا يستقل عن الدلالة، والوظيفة لا تنفصل عن البنية، والسياق يظل عنصرًا مؤثرًا في تحديد القيمة التي تكتسبها الوحدة في الاستعمال. وبهذا المعنى يتأسس التكامل على التفاعل لا على مجرد التجاور بين مستويات التحليل.

خاتمة:

من خلال ما سلف، يمكن القول إن التقسيم الذي اقترحه تمام حسان يكتسب مشروعيته النظرية من كونه جزءًا من مشروع يسعى إلى إعادة بناء النظر في اللغة العربية على أساس أكثر شمولًا، يجمع بين الوصف والتحليل، وبين البنية والوظيفة، وبين المبنى والمعنى. ومن هنا فإن القيمة العلمية لهذا التصنيف لا ينبغي أن تقاس بالسباعية من حيث هي عدد، وإنما بقدرته على التعبير عن رؤية تجعل التصنيف أداة للكشف عن النظام اللغوي وعلاقاته الداخلية. فالانتقال من الثلاثية التقليدية إلى السباعية لا يمثل، في جوهره، انتقالًا عدديًا فحسب، بل يعكس انتقالًا في منظور التصنيف ذاته، من النظر إلى أقسام الكلام باعتبارها وحدات منفصلة إلى النظر إليها ضمن شبكة من العلاقات والمستويات المتداخلة.

وبهذا تتأكد الصلة بين عنوان هذا البحث ونتائجه؛ إذ إن الرؤية اللغوية المتكاملة ليست وصفًا خارجيًا أُسقط على تقسيم تمام حسان، وإنما يمكن استنباطها من الأسس والمعايير التي حكمت بناءه، ومن طبيعة العلاقات التي يقيمها بين مكونات النظام اللغوي. وإذا كان التقسيم السباعي قابلًا للمناقشة والتقويم من حيث بعض حدوده وتطبيقاته، فإن قيمته الأبرز تظل متمثلة في فتحه أفقًا للنظر إلى الكلام العربي من خلال تعدد مستوياته ووظائفه، وفي التأكيد على أن فهم اللغة لا يتحقق بالوقوف عند مظهر واحد من مظاهرها، وإنما يقتضي استحضار بنيتها ووظائفها ودلالاتها وعلاقات مكوناتها بعضها ببعض.

وفي نظري، بنى تمام حسّان أفكاره في التقسيم السباعي على أساس فهمه لطوائف الكلمات، ودلالتها، ومراقبته لاستعمالها في اللغة، ودراسته لها مبنى ومعنى، بشكل أعطى لمسألة التصدي لهذا البحث بعدا قيّما.

لائحة المصادر والمراجع:

- إبراهيم السمرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، (1415هـ/ 1995م).
- تقسيم الكلام عند تمّام حسان، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم اللغة والأدب العربي، الجمهورية الجزائرية، رمز المذكرة: 43/017)، (1440هـ/2018م).
- تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الإسلامية العامة، بغداد، (1988).
- . اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (1994م).
- . مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (م1990).
- عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسّان رائدا لغويا، بحوث ودراسات مهداة من تلاميذه وأصدقائه، عالم الكتب، ط1، القاهرة، (1423هـ/2002م).
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: السيد محمد رشيد، دار المنار، ط2، مصر،1366هـ.
- مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1397هـ/1977م).